مشروعات الإصلاح

يجب أن تنبع من البيئة وتعتمد على الإحصاء والتجربة

بقلم الأستاذ سيد قطب

كثيرا ما أقرأ بحوثا وآراء فى الإصلاح الإجتماعى تتناولها الصحف والمجلات ، ليس فيها من الصفات المصرية إلا الخطوط العربية . أما ما عداها فشىء أجنبى بحت عن البيئة المصرية ، وكأن هذه الأسماط العربية ثياب تنكرية ترتدى هذه البحوث والآراء !

وفى يقينى أن هذا الجهد ضائع ، فمشروعاتنا الإصلاحية يجب أن تنبع من بيئتنا الخاصة بعد دراستها دراسة واعية ، وبعد تجارب حقيقية تبين مدى استعداد المجتمع المصرى لقبول هذه المشروعات ، ومقدار الوسائل العملية التى يملكها لتنفيذ .

فنجاح مشروع معين فى بلد من البلاد ، لا يعنى صلاحيته للتنفيذ فى كل بلد آخر ، ولا سيما المشروعات الاجتماعية المعقدة ، التى تتأثر بمؤثرات شتى ، بعضها موغل فى شعاب التاريخ ، وبعضها حاضر بين يدى هذا الجيل ، كما أن بعضها معنوى كامن فى النفوس وبعضها مادى واضح للعيان .

وحقيقة أن الجماعات البشرية تتشابه فى كثير من السمات الأساسية فى تكوينها ، وأن التجربة الإنسانية ملك مشاع ينبغى للجميع أن ينتفعوا به على السواء ؛ ولكن يجب أن ننظر وراء هذا إلى الاختلافات التى لا بد منها بين شعب وشعب وبين بيئة وبيئة ؛ فالمجتمع الواحد كالجهاز الواحد يدور بانتظام طالما كانت أجزاؤه متناسقة ، فإذا استبدلت بقطعة منه قطعة أخرى من غير طرازه فإنه يختل أو يقف ، ولو كانت القطعة البديلة أنفس وأجود

وكل انحراف ولو ضئيل فى ظروف مجتمع عن مجتمع كفيل بفشل المشروعات الاجتماعية التى تنتقل من أحدهما إلى الآخر . فالاختلاف فى درجة الرخاء العام ، أو فى توزيع الثروة ، أو فى درجة التقدم العلمى ، أو فى التكوين التاريخى ، أو فى الرواسب الوجدانية ، أو فى البيئة الطبيعية ، أو فى نوع العمل ، أو فى توزيع السكان على الحرف . . . إلى آخر الاختلافات التى لا تنتهى كفيل بالاحتراس الشديد ، والاحتياط المفرط عند اقتباس مشروعات الإصلاح .

وقد يخفق مشروع إصلاحي و ينجح آخر في شعب من الشعوب ، ويكون المشروع الفاشل أفضل وأرقى من المشروع الناجح ، لأن هذا الشعب مستعد للانتفاع بالمشروع المفضول ، غير مهيء للمشروع الأفضل . كالساعة التي تدور بمندول رخيص لأنه من "، ركنها" ولا تدور بمندول ثمين غير متفق مع طرازها .

ولقد كانت هذه غلطتنا الكبرى يوم اقتبسنا نظمنا وتشريعاتنا وقوانيننا من القانون الفرنسي والدستور البلجيكي والتشريعات الانجليزية وسواها . وهي الغلطة التي لا نزال نلج فيها لأننا لم نعد قادرين على الرجوع عنها .

ولعل فرعون كتاب " يوميات نائب في الأرياف " للأستاذ "توفيق الحكيم" يدركون مقدار السخرية الكامنة من المفارقات الحية الصارخة بين عقلية القانون وعقلية الشعب يطبق عليهم . ولا أستطيع أن أقف هنا فصولا كاملة من هذا الكتاب . ولكني أدهش كيف مر هذا العقد دون أن يحدث تعليلا أصيلا في عقلية التشريع المصري ؟ !

وقد كانت هذه غلطتنا كذلك يوم أقمنا أساس ثقافتنا العقلية والروحية على مناهج فرنسية أو انجليزية في مدارسنا ، دون أن نفصل هذه المناهج عن قلب الأمة المصرية وتاريخها وديانتها ، ومقوماتها الاجتماعية والعقلية والروحية ، وعلى مطالبها الاقتصادية والعمرانية ، فكانت ثمرة هذا الاقتباس التقليدي هي أولا : " برج بابل " العقليات المختلفة التي تضمها مصر اليوم في جيل واحد . وهي ثانيا الاختلال بين مطالب السوق وبين أنواع الدرسة ، ذلك الاختلال الذي نشأت عنه أزمة التعطل والتزاحم على الوظائف الحكومية . فالمشاهد أن هناك صناعات وأعمالا في السوق لا تجد المتخصصين فيها من خريجي المدارس فتستخدم سواهم ممن علمتهم الدراسة والتجربة ، بينما توجد مدارس في المدارس لا مقابل لها في الصناعات والأعمال فلا يجد المتخرجون فيها محلا لاستخدام ما تعلموه .

وأخيرا جدا عرفنا أن التاريخ المصري والديانة الإسلامية ركنان أساسيان في شخصيتنا القومية فأخذنا نعمل على إبرازهما في مناهجنا المدرسية . وأخيرا جدا كذلك عرفنا أن مناهج الدراسة يجب أن تطابق الحاجات العملية في السوق ، ولا زلنا نحاول التوفيق بينهما ولكنا لم نفكر في استخدام الإحصاء الدقيق الذي يكشف لنا عن قواعد هذا التوفيق !

وكانت هذه غلطتنا يوم صنعنا كل شيء ، ويوم نصنع كل شيء كذلك ! فمن ثم يدعو إلى السخرية حقا أن نحاول التحضر على طريقة القرود ، وأن نصر على هذه الطريقة كلما حطرنا أن نخطو خطوة في الأمام ، كأنه من المحرم أن نستلهم طبيعتنا وبيئتنا وتاريخنا وضروفنا في تفكير أو تحضير .

والأمم الحية تتقارض الحضارات وتتبادل التجارب ، ولكنها تطبعها بطابعها ، وتتمتع بحرية الاختيار والتعديل فيها ؛ أما الذين يحاكون القرود فلن يتحضروا ولن يرتقوا ولو اقتبسوا أرقى الحضارات .

والمقياس فى هذا هو الاختراع والابتكار ، فالأمة التى تملك حرية الاختيار والتعديل والتنويع تخترع وتبتكر وتضيف شيئا جديدا إلى تراث الإنسانية ، أما الشعوب المقلدة فتبقى هكذا مقلدة ، لأن القردة تقلد ولا تبتدع !

فيجب إذن أن نخلص من لعنة التقيد فى مشروعاتنا الإصلاحية الاجتماعية على وجه الخصوص ، وأن نستقى هذه المشروعات من البيئة المصرية بعد دراستها دراسة وافية ، دون التأثر بما هو متبع فى بلد آخر قد يختلف عنا فى نشأته التاريخية أو مقوماته الاجتماعية أو بيئته الطبيعية ، أو توزيع ثروته وسكانه ، أو نسبة المتعلمين فيه . . .

يجب أن تكون لنا حرية البحث والتجربة ، واستقلال التفكير والاتجاه . وتلك الحرية وهذا الاستقلال ، لا يمنعان من الانتفاع بمجهودات الشعوب التى سبقتنا فى الإصلاح الاجتماعى .

ونحن خليقون أن نجمع بين الاستقلال فى الرأى والانتفاع بتجارب الآخرين إذا أخذنا بوسائل البحث وطرائق التفكير التى ثبتت صلاحيتها ، دون أن نأخذ المشروعات الجاهزة التى انتهت اليها الأمم الأخرى

مثل ذلك أن كثيرا من الشعوب الأوربية والأمريكية اتخذ الإحصاء الدقيق وسيلة للمشروعات الإصلاحية ، بل وسيلة لجميع المشروعات ، فلا ضير علينا فى اتخاذ هذه الوسيلة ولا مطعن فى استقلال تفكيرنا حين ننتفع بها ، أما مشروعات الإصلاح المترتبة على نتائج الإحصاء فهى التى يجب الاستقلال فيها ، لأنها خاضعة للظروف المحلية فى كل شعب من الشعوب .

* * *

والآن ننتهى الى نتيجة من هذا الحديث : هى أن البيئة المصرية يجب أن تهمنا مشروعات الإصلاح الاجتماعى ، وأن خير وسيلة لأن تلهمنا هذه البيئة مشروعات مناسبة هى الإحصاء الدقيق . وأن نقل المشروعات الجاهزة عن أمم الغرب أو الشرق عبث فارغ وجهد ضائع ، قبل أن يثبت الإحصاء وتدل التجربة على أن الظروف هنا وهناك متشابهة .

والإحصاء يجب أن يشمل كل شىء فى مصر . يجب أن يشمل بيان الثروة العامة وعدد السكان ، وتوزيع الثروة وتوزيع السكان ، كما يشمل توزيع الثقافة والصحة والعمل والحقوق والواجبات . فالواقع أن هناك خللا لا مبرر له فى توزيع هذه الأشياء جميعا ، وأنه لا توازن بين الأعباء الملقاة على مختلف الكواهل . وإيجاد هذا التوازن هو أساس كل إصلاح يرجى له النجاح .

إحصاء الثروة ومواردها ، وإحصاء السكان ووسائل المعيشة ، وإحصاء المرضى وأنواع الأمراض ، وإحصاء المتعلمين ودرجات التعليم ، وإحصاء الحرف والمشتغلين بها ، وإحصاء المحتاجين للعناية ووسائل هذه العناية .

الميزانية العامة للموارد والمصادر فى مختلف نواحى النشاط ، للمطلوب والموجود من كل شيء ..... هى التى تنير لنا الطريق ، وتكشف عن حقيقة ثروتنا العامة ، وتبين لنا الممكن والمستحيل ، وتنقذنا من الإفراط والتفريط على السواء .

ومما لا شك فيه أن الإفراط فى آمال عريضة لا نستطيع تحقيقها خطر كالتفريط فى تحقيق آمال قابلة للتحقيق . ولكن ماذا غير الإحصاء يستطيع أن يرشدنا الى هذا وذاك ؟

كيف ننفذ سياسة الملاجئ مثلا قبل أن نعرف عدد اللاجئين وندرس أسباب حاجتهم إلى الالتجاء ونتبين مدى قدرة الدولة والأمة على كفالتهم ، ونتأكد من حقيقة إنتاجهم داخل الملاجئ وخارجها . . . إلى آخر هذه الاعتبارات ؟

كيف نحاول معالجة مشكلة البطالة ، قبل أن نحصى عدد العاملين والمتعطلين ونوع كفاياتهم فردا فردا ، ثم نحصى حاجة المطلوب منهم فى مختلف دوائر الأعمال ، ونعرف حاجة السوق للانتاج ، وأثر هذا الانتاج فى الثروة العامة . . . الى آخر هذه الاحصاءات ؟

كيف نضع الأسس لتفريج أزمة الزواج ، قبل أن نتبين حقيقة هذه الأزمة بالرجوع إلى إحصاء الذكور والإناث ، والظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تتحكم فيهم وعدد المطلقات وأسباب الطلاق وعدد الأرامل وبواعث الترمل ... إلى نهاية هذه المعلومات ؟

وهكذا فى كل ناحية من نواحى الحياة ... .

وفى اعتقادى أن هذه هى المهمة الأولى لوزارة الشؤون الاجتماعية ، وأن خمسة أعوام بل عشرة تنقضى فى هذه المهمة ليست بالزمن الطويل . وهى فترة يجب أن تستنفدها هذه الوزارة الناشئة فى الإحصاء والتجارب ، قبل أن تقدم على أى مشروع مستعجل لم تستوف بحثه ولم يعتمد على الإحصاءات الدقيقة ، التى تحدد نوع المشروعات ومداها ، وتبين وسائل تنفيذها وموارد الانفاق عليها .

فإذا قدر لهذا الرأى أن يؤخذ به ، فله عندى تكملة لا بد منها ، ولا نفع له بدونها : إنى أسيء الظن بالمشروعات والاقتراحات التى تتخذ هنا فى مكاتب القاهرة بين الأوراق الصامتة . تلك المشروعات الخيالية التى لا تتفق مع الحالات المراد علاجها هنالك فى الريف البعيد أو فى الأوساط الفقيرة .

وكم قرأت أو شاهدت مشروعات و إرشادات تدعو إلى الضحك مما وضع هنا فى المكاتب المجهزة بالمدافئ الكهربائية فى الشتاء والمراوح الكهربائية فى الصيف ، و بين أقداح القهوة والمرطبات وعلى ضوء تقريرات ومشروعات أوربية أو أمريكية !

قرأت مرة إرشادات صحية موجهة إلى فلاحين ليحلبوا اللبن حلبا صحيا جاء فيها :

(١) يجب أن يكون المكان الذى يحلب فيه الماشية وما يجاوره نظيفا جيد الإضاءة والتهوية تدخله الشمس وفواء بكمية كافية .

(٢) يجب أن يكون الحيوان نظيفا وضرعه مغسولا جيدا بالماء والصابون هو والحلمات بمنشفة خاصة نظيفة قبل الحلب .

(٣) يجب على الحلاب قبل أن يبتدئ فى الحلب أن يلبس ملابس نظيفة و يغسل يديه جيدا .

(٤) يجب رفع اللبن بعد الحلب مباشرة وترشيحه بمرشح خاص للبن وإذا لم يتيسر ذلك فيمكن ترشيح قطعة نظيفة من القماش .

(٥) تشطف الآنية التى يحلب فيها اللبن بالماء وتعقم بالبخار و إذا لم يتيسر البخار فتغسل مرة أخرى بالماء المغلى المضاف إليه الصودا .

(٦) أقمشة الترشيح و الفوط المستعملة فى تجفيف الضرع يجب غسلها جيدا وتعقيمها وذلك بالغلى بعد استعمال كل مرة .

وقد بلغت هذه الإرشادات الصحية ست عشرة مادة ، وهى مثل جيد للتفكير المترف على المقاعد الوثيرة بين حفيف المراوح الكهربائية وبرد الشراب المثلج فى مكاتب القاهرة السعيدة .

أما الريف الحزين الكئيب البائس المحروم فلا صورة له ولا ظل فى هذه الإرشادات . وذلك مثل الكثير من اقتراحاتنا ومشروعاتنا فى الإصلاح الاجتماعى !

إن مشروعاتنا الإصلاحية لا يمكن أن تكون حية وأن تضمن لها الحياة إلا إذا وضعت على مصاطب الريف و بين أكواخ الفلاحين والعمال ، و إلا إذا كتبت بمداد من العرق والدم والدموع فى هذه الأوساط المسودة التى لا يعلم واضعو المشروعات عنها شيئا .

هنالك حيث يعيش الفلاح ثلاثين قرشا فى الشهر - فى أحسن حالاته — وحيث لا توجد المنشفة ليجفف بها وجهه لا ليجفف بها ضرع بقرته . بل حيث لا يوجد الماء النظيف الذى يغسل به عينيه فضلا على الماء المغلى المعقم !

هنالك فى هذا الجحيم الذى يصطلى فيه الفلاحون والعمال يجب أن تنضج المشروعات وتدرس القوانين ، وفى تلك المباءات والكهوف والجحور ينبغى أن تفرخ الآراء والاقتراحات . أما فى مكاتب القاهرة ، وبين صحيح سيارات الفخمة ومناظر العمارات الشاهقة فكل تفكير لخيالى وكل اقتراح مشوه ، كما يشوه مكان الفردوس لسكان الجحيم !

* * *

ينبغى إذن أن تكون لوزارة الشؤون الاجتماعية فى خلال فترة البحث والإحصاء خلايا متفرقة فى الريف وأحياء العمال ، تتخذ مقرها هنالك وتندس فى هذه الأوساط ، وتعيش

عيشتها وتمارس آلامها وآمالها ؛ ثم تكتب التقريرات وتقترح المشروعات . وفى أثناء ذلك كله تقوم بالتجارب العملية على مثال ما ذكره " الدكتور أحمد حسين " مدير إدارة الفلاح فى مقال له بعدد يوليه من مجلة الشؤون .

وذلك — ولا شك — تكاليف ثقيل ، ولكن ينبغى أن يقوم على التطوع والتضحية إن أمكن وإلا فيجب أن يقوم على التجنيد الإجبارى لأعضاء هذه الخلايا الأساسية .

وقبل أن تنبث هـذه الخلايا وتقوم بواجبها كاملا عدّة سنوات ؛ وقبل أن يكون لوزارة الشؤون الاجتماعية من المـوارد ووسائل البحث ما يمكنها من هـذا العمل ، يجب ألا تقدم على مشروعات مرتجلة ، ويجب كذلك ألا تلام على تقصير أو إهمال .

وخير لهذه الوزارة وللأمة معها أن تقضى هذه السنوات فى الدرس والبحث وفى إجراء التجارب وجمع الاحصاءات ، من أن تلهبها بالاستعجال فى مشروعات غير مدروسة ولا مستوفاة ، تضيع النفقات فيما سدى ، ويتبين بعد فوات الأوان أنها غير صالحة للبيئة ولا متمشية مع الظروف .

وفى سنوات الحرب قد تعجز الميزانية عن إمداد هذه الوزارة بنفقات المشروعات الكبيرة، وليس هذا شرا كله ، فقد تكون هذه الأزمة باعثا على التريث والبحث المستفيض، فإذا تحقق ذلك وأخذت منذ الآن فى القيام بالاحصاءات والتجارب لم تكن هذه الفترة بالفترة الضائعة فى عمر الوزارة الناشئة التى لا بد أن تنمو وتكبر على مدى الأيام .

سيد قطب